



الدرس الحادي عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{ سنبثدئ في هذه الحلقة -بإذن الله- من كتاب "أصول الإيمان" للشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله- من عند حديث أبي الدرداء -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- مرفوعاً: قال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَنْسَى شَيْئًا، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾». رواه البزار وابن أبي حاتم والطبراني. }

- هذا الحديث حديثٌ عظيم، وهو حديث أبي الدرداء، وصحَّحه جمعٌ من الأئمة المتقدمين، وممن صحَّحه الإمام الهيثمي، وله شواهد كثيرة، وإسناده بمجموع طرقه لا شكَّ أنَّه حديث صحيح.
- هذا الحديث من جوامع كلم النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وسبق أن قلنا: إِنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أوتيَ جوامع الكلم، واختصَّ له الكلام اختصاراً، فكلام النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لو أراد أن يعدَّه العادُّ لعدَّه، ولكنَّه مع ذلك فهو عظيم النَّفع والمعاني، ومما يُمثَّل به أهل العلم هذا الحديث، ولهذا فإنَّ هذا الحديث قال عنه أهل العلم: إِنَّه من أصول الإسلام، وهو أصل تتفرَّع عليه قواعد كثيرة جدًّا، ولهذا قال السَّمعاني -رحمه الله تعالى: "إِنَّ هذا الحديث أصل كبير من أصول الدِّين وفروعه": لأنَّه يتضمَّن معاني وأحكاماً وقواعدَ كلَّها مرَدُّها إلى هذا الحديث النَّبوي الكريم، فصلَّى اللهُ وسلم على نبيِّنا محمدٍ.
- ولهذا فإنَّ النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- له روايات، وهذه الرواية التي ذكرها المؤلِّف -رحمه الله تعالى- وهي رواية أبي الدرداء، وثَمَّ روايات عن بعض الصَّحابة على غير هذه الرواية تختلف ألفاظها.

- المقصود: هو معاني هذا الحديث العظيم.
- ولهذا فإن أبا الدرداء يقول: قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَالِلٌ». الكتاب: يُراد به القرآن، والسُّنَّة النبوية، فيُراد بالكتاب في هذا الحديث: كتابه وكلامه ووحيه الذي هو القرآن، وسُنَّة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لأنها الوحي الثاني، ولأنَّ وجوب الطَّاعة للنبي من دلالة الكتاب، ولهذا قال عبد الله بن مسعود لما ذكر النَّامِصَة والمتنَمِّصَة -وهذا ورد في السُّنَّة- قال عبد الله بن مسعود وهو من أئمَّة الصَّحابة وعلمائهم: قال: «وَمَا لِي أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، فهذه إشارة إلى هذا المعنى الذي ذكرته له. قال امرأة مستشكلة: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللُّوحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ!
- قال: «لَئِنْ كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ أَمَا قَرَأْتَ قَوْلَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]»، رواه البخاري.
- وفي قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في هذا الحديث: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ»، يعني: ما جاء حلالاً في القرآن، وما جاء حلالاً في سُنَّة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.
- بمعنى آخر: ما دَلَّت النُّصوص على أنَّه حلالٌ فهو حلالٌ، وما حَرَّمَت النُّصوص فهو حرام، وهذا الحديث يُبَيِّن أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَكُونُ وَقَافًا عِنْدَ حُدُودِ اللَّهِ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، لِأَنَّ التَّحْلِيلَ وَالتَّحْرِيمَ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْخَلْقِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- ولهذا يقول الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، والذي أمر بتحكيم النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هو الله -عَزَّ وَجَلَّ- وهذا دلالته ظاهرة وبينة بحمد الله.
- قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَالِلٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ»، وجاء في الحديث عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: «الْحَالِلُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ»، يعني أَنَّ الشَّرِيعَةَ وَضَّحَتْ مَا هُوَ حَالِلٌ وَمَا هُوَ حَرَامٌ وَبَيَّنَّتْهُ، فَلَا مَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا مَكَانَةَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِي الْحَالِلِ وَالْحَرَامِ، إِذَنْ تَمَّ حَالِلٌ وَتَمَّ حَرَامٌ، وَهَذَا مَعْلُومٌ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ جَمِيعًا، وَلِهَذَا تَمَّ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي مَسَائِلِ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، أَنَّ هَذَا حَالِلٌ وَذَاكَ حَرَامٌ.
- ولهذا قال أهل العلم في مسائل التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ: «إِذَا اسْتَحَلَّ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ وَرَتَّبُوا عَلَيْهِ أَحْكَامَ شَرْعِيَّةٍ، وَمِنْهَا الْكُفْرُ وَالْإِسْتِحْلَالُ: هُوَ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ حَالِلٌ وَيُصْرِحَ، كَأَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الْخَمْرَ حَالِلٌ، فَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي نَاقِضٍ مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ. إِذَنْ هَذَا مِنْ جِهَةِ هَذَا التَّصَوُّرِ وَاضِحٌ.
- ولهذا قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْحَالِلُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ»، أي واضحة النصوص.

- ثم قال في الحديث الآخر: «وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ»^٢، يعني ثَمَّ أُمُورٌ قد تشتبهُ عليك. والواجب هو الاجتناب، قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعِ مَا يُرَبِّكَ إِلَى مَا لَا يُرَبِّكَ»^٣، وقال: «إِنَّهُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»^٤، إلى غير ذلك من النصوص التي وضَّحت الموقف فيما يشتبهُ، ولكن الكلام فيما هو حلال وما هو حرام.
- قال النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ»^٥، ثَمَّ شَيْءٌ سَكَتَ النَّصُوصُ عن الكلام فيه بالتحليل أو التحريم، ولهذا قَعَدُوا لهذه الكلمة «وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ»، قاعدةٌ مصرَّحٌ فيها كالقواعد الفقهيَّة لابن رجب الحنبلي، ففيها قواعد مترتبة على هذا الحديث النبوي، وهو: المسكوت عنه.
- من فروع هذا الأصل الشرعي: ما يُقرِّره أهلُ العلم وأهلُ الأصول بمصطلح "البراءة الأصلية"، يعني أنَّ الأصل خُلُو الدِّمَّةِ من الحكم الشرعي فيما سَكَتَ عنه، ولهذا رَتَّبُوا عليه أُمُورًا شرعيَّة، فقالوا: إِنَّ الأصل في المعاملات الإباحة، وكله باعتبار النَّظَرِ إلى حديث النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ»، فالأصل في الأشياء هو الإباحة، والأصل هو براءة الدِّمَّة؛ وكلها على هذه القواعد الشرعيَّة، وحينما نقول إِنَّ الأصل هو الحَلُّ في أمور العادات والمعاملات؛ فَمَنْ أراد أن يُحرِّمَ لابدَّ أن يأتي بالدليل من كلام الله ومن كلام رَسُوْلِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولا يُقال من جهة الرأي.
- كذلك من القواعد التي قد تُعتَبَر من التَّفْرِيعات، أو قرينة لهذه القاعدة "البراءة الأصلية" أنَّ الأصل في العبادات التَّوقيف، عملاً بقول النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في حديث عائشة «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ»^٥.
- إذن الأصل في العبادات: التَّوقيف، فليس لأحدٍ أن يَخْتَرعَ عبادةً من عنده، أو يستحسن ذوقاً، أو يفعل شيئاً وينسبه إلى الشريعة إلا بدليل.
- وكذلك ليس له أن يُحرِّمَ ما سَكَتَ عنه الشريعة دون أن يُظْهَرَ أَنَّهُ حرام، فليس له أن يقول ذلك، ولهذا فإنَّ التَّحريم لا يُقال من جهة الرأي ولا من جهة الذَّوق، ولا من جهة الاستحسان؛ بل لابدَّ من الدليل والبرهان، قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، لأنَّ تحريم ما سَكَتَ عنه يحتاج إلى دليل.
- ولهذا فإنَّ الله -عَزَّ وَجَلَّ- حرَّم القول عليه بغير علم، فالكلام فيما سَكَتَ عنه التَّحريم هو قولٌ على الله بغير علم، وهذا من كبائر الذُّنوب؛ بل هو قرين الشُّرك، لقول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ولهذا فلا يجوز للمسلم ولا للمسلمة أن

^٢ صحيح البخاري (١٩٢٠).

^٣ أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، وأحمد (١٧٢٣)، والنسائي (٥٧١١).

^٤ مسلم (٢٥٥٣).

^٥ صحيح البخاري (٢٥١٢).

يتكلموا في أمور التحريم دون دليل، فلا بد من الدليل، وهذا من تعظيم النص الشرعي، وأنت تقف حيث أوقفك النصوص.

• وهذا لا يعني أن الشريعة فيها أمور فارغة، أو هنا أمور لم تغطها الشريعة، فالشريعة الإسلامية -بحمد الله- غطت كل فروع المسائل الفقهية، ولكن بدلالة النصوص، ولهذا فإن بعض المفتونين يتقول على الله -عز وجل- بغير علم، ويخوض فيما لا يحسن؛ فيزعم أن النص الشرعي ينظر فيه من جهة القبول والرد، ولا شك أن هذا -والعياذ بالله- من الضلال!

• يقول بعضهم: إن النص الشرعي لابد أن تنزع عنه القداسة، ويخضع لقواعد النقد كغيره من النصوص! وهذا -نسأل الله السلامة والعافية- كلام من بعض المفتونين والمتهوِّكين!

• إذن يكون الإنسان عنده توازن في كل هذا، تعظيم النصوص الشرعية، وتعظيم النفس أن يقول الإنسان عن شيء أباحه الله -عز وجل- أنه حرام دون دليل، فمن شعار أهل الإسلام تعظيم النصوص، والوقوف عند حدود الله -عز وجل-.

◆ **المسألة الثانية:** في دلالة النص السابق من قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «وَمَا سَكَتَ عَنْهُ»، هذا يجزئنا إلى مسألة تكلم فيها أهل العلم، وهي: هل الله -عز وجل- يوصف بالسكوت أخذًا بظاهر هذا النص أن الله -عز وجل- سكت عن أشياء في حديث أبي ثعلبة الخشني «وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ»؟

○ بعض أهل العلم يطلق القول بأن الله كما يوصف بالكلام فهو يسكت عن الكلام، بدلالة هذا الحديث.

○ وبعض أهل العلم يتوقف في نسبة السكوت إلى الله -عز وجل- ويرى التعبير بما جاءت به عبارات السلف، وهو أن الله -عز وجل- يتكلم إذا شاء، أما السكوت المذكور هنا فهو ليس بالسكوت عن الكلام، لأنه تارة يعبر بالسكوت عن الكلام، وتارة يكون تعبيرًا عن السكوت عن إظهار الحكم، وليس باعتبار أنه لم يتكلم فيه، وإنما لم يتعرض له.

• فالظاهر من النص السابق هو عدم إظهار الحكم، فقوله «وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ»، أي: لم يُظهر الحكم فيها، لا سكوتًا عن الكلام، وعليه فالأولى التوقف في وصف الله -عز وجل- بهذا الوصف حتى يثبت النص الشرعي الخالي من المعارضة والاحتمال، فالأولى أن يقال: إن الله -عز وجل- يتكلم إذا شاء، وأرجو أن تكون المسألة من مسائل الاجتهاد.

• قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ»، وهذا النص يفهم في سياق النصوص الأخرى، لأن النصوص تجمع ولا تفرق في دلالاتها، وقول النبي -صلى الله عليه وسلم- هذا يتوافق مع قول الله -عز وجل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فالقرآن تبيان لكل شيء، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال -عز وجل: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقال -عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ومن هذه الدلالات النصية الواضحة البيّنة -التي هي من دلالة المحكم وليست

من دلالة المتشابه- نفهم أنه ليس في التشريع منطقة فارغة، فالشريعة غطت كل شيء، ولهذا اجتهد العلماء -رحمهم الله- بتفريع القواعد الشرعية لضبط فروع المسائل، وإن كانت الفروع متسعة، ولكن في ضبط أصولها وفي تفرعاتها، ولهذا قعدوا قواعد عظيمة عليها مدار الشريعة وأحكام الشريعة، سواء في باب المعاملات، أو في باب العبادات، أو في باب الأقضية التي تحكم بها المحاكم الشرعية ويصير الناس إليها، مثل حديث «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، مع أنه حديث ضعيف إلا أنه قاعدة مشهورة ومعروفة، فرتبوا عليه مسائل سدِّ الدَّرَائِعِ، ودلالة الموافقة، ودلالة الخالفة، ودلالة الاقتضاء، ودلالة الإيماء، والمصالح المرسلة؛ وهذا الاجتهاد وهذه التفرعات التي انبثقت من النصوص ليست وليدة يوم وليلة؛ بل هذه الاجتهادات كانت في قرون، وما زال أهل العلم في هذه المسائل ينقل بعضهم عن بعض، ويتفقون على الأخذ بها.

- إذن ليست الشريعة كلاً مباح لكلِّ أحدٍ أن يتكلّم فيها، ويتكلّم في مسائل التحليل والتّحريم بغير علم، ولذلك قاله -عزَّ وجلَّ- أدب أهل الإسلام فقال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وفي الحديث: «أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا ، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ»^٦.
- فالواجب على أهل الإسلام أن يرجعوا إلى أهل العلم، وهذا -بحمد الله- يشهد به القاصي والداني من أهل الإسلام ومن غيرهم، أن الإسلام صالح لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، وباب الاجتهاد عند العلماء بابٌ مفتوحٌ لم يُغلق، فالاجتهاد في المسائل وفي الفرعيّات وفي التّوازل؛ ولكن هذا الاجتهاد لابد أن يُضبط بالنّص الشرعي، ولا يكون مورد الاجتهاد الدّوق، أو الخضوع لما يُسعى بضغط الواقع، فثمَّ مسائل متّفق عليها، ولهذا دائماً في مسائل العلم يُنظر إلى مسائل الإجماع، فثمَّ مسائل مُجمّع عليها بين أهل العلم، وهذه محلُّ اتّفاقٍ ولا يجوز لأحدٍ أن يُخلَّ به، مسائل التحليل والتّحريم ومسائل المعاملات؛ هناك مسائل كثيرة جداً مُجمّع عليها، أمّا أن يُستسلم لضغط واقع النّاس في جعل الشريعة تبعاً لأذواق النّاس وأهوائهم؛ فهذا من الغلط ومن الانحراف!
- فالشريعة -بحمد الله- صالحة في بلادنا وفي غيرها؛ بل هذ صالحة لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، وهي تتوافق مع المتغيرات من الحوادث، فليس في الشريعة ضيق؛ بل فيها السّعة، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فالشريعة كلها -بحمد الله- ثابتة وواضحة، فعلى أهل الإسلام إذا أرادوا العزَّ والرّفعة أن يلتزموا هذه الشريعة، لأنَّ بها تجتمع القلوب، وبها تحصل العزّة للإسلام، وقمع أهل الباطل، لأنَّ أهل النّفاق في عهد النبي -صلّى الله عليه وسلّم- وفي أزمانٍ فيما بعد ذلك هم الذين يقولون هذه الكلمات السّاقطة التي تتعلق بأحكام الشريعة، ولذا إذا جاء باب المناظرة والحجّاج في مسائل كثيرة؛ فدائماً يقفُ أهلُ العلم على مسائل الإجماع، فتجد أن أهل الباطل وأهل الفتنة والذين لا يُريدون أن يلتزموا بشرائع الإسلام؛ تجدهم أوّل مَنْ يخرق إجماع المسلمين في المسائل.

^٦ أخرجه أبو داود (٣٣٦)، والدارقطني (١٨٩/١)، والبيهقي (١١١٥).

- وترى ذلك في مسائل كثيرة جدًا، تارةً في مسائل تحليل ما حَرَّمَ الله -عَزَّ وَجَلَّ- ممَّا هو معلوم من الدِّين بالضَّرورة، وما شاكل ذلك، فثَمَّ مسائل مُجمَّع عليها، ولا أريدُ أن أفصِّل في هذا حتى لا أطيل؛ ولكن هذا يُفيد طالب العلم في الحِجاج والمناظرة مع هؤلاء، أنَّه دائماً يُحيل إلى المسائل المُجمَّع عليها.
- ولهذا لو نظرت في مسائل كثيرة جدًا بين فقهاء المذاهب الأحناف والشَّافعيَّة والمالكيَّة والحنابلة؛ تجد أنَّ صَوْرَ الخلافِ قابلةٌ للأخذ والرَّد والرأي والرأي الآخر، ولكن مسائل الإجماع متَّفَق عليها، فمَّا يجمع أهل الإسلام أكثر ممَّا يُفرِّقهم -يحمد الله- فلا تظنَّ أنَّه لو قيل إنَّ هذا حنليٌّ أو هذا شافعيٌّ أنَّهم مختلفون؛ بل هي مدارس، وهم -بحمد الله- يتفَقَّهون، وعندهم تسليمٌ للنَّص الشرعي، وهذا منقول عن الإئمَّة، وهذا شيء يشهد به الواقع وتاريخ المسلمين، فما يجمعهم أكثر ممَّا يُفرِّقهم.
- والحاصلُ والمطلوبُ: هو الخضوع للشرِعة الإسلاميَّة، أمَّا مسائل التَّوازل وما شاكل ذلك فهي محلُّ اجتِهَادٍ؛ لكن لا يُتنازَل عن النُّصوص الشرعيَّة، ولا يُزال عنها، ولا كما يقولون أنَّ في الشرِعة منطقة فارغة؛ بل إنَّ الشرِعة قد غطَّت كلَّ شيءٍ، ولهذا فإنَّ المخالفين في الشرِعة كما في باب الأقضية والقوانين تجد جزءًا من دساتيرهم التي يفتخرون بها مأخوذٌ عن الشرِعة، ولا يبرِّر لهم هذه الدَّاستير لأنَّها أحكامٌ وضعيَّة، ولكن جزءًا كبيرًا جدًّا من الدَّساتير المعمول بها في بعض الدُّول الغير مسلمة تجده مأخوذٌ من كتب فقهاء المذاهب، وهذا يدلُّك على أنَّ الشرِعة فيها غنيَّةٌ عظيمةٌ جدًّا.
- وواجب على المسلمين حُكَّامًا ومحكومين أن يلتزموا بشرِعة الله -عَزَّ وَجَلَّ- ففيها كل خير للإسلام والمسلمين.

{قال -رحمه الله: (وعن ابن مسعود - رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَنْ جَنْبَيْ الصِّرَاطِ سُورَانِ، فِيهِمَا أَبْوَابٌ مَفْتُحَةٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرَخَّاةٌ، وَعِنْدَ رَأْسِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: اسْتَقِيمُوا عَلَى الصِّرَاطِ وَلَا تَعُوجُوا، وَفَوْقَ ذَلِكَ دَاعٍ يَدْعُو، كُلَّمَا هَمَّ عَبْدٌ أَنْ يَفْتَحَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ قَالَ: وَيْحَكَ! لَا تَفْتَحْهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلْجُهُ». ثُمَّ فَسَّرَهُ فَأَخْبَرَ: "أَنَّ الصِّرَاطَ هُوَ الْإِسْلَامُ، وَأَنَّ الْأَبْوَابَ الْمَفْتُحَةَ مَحَارِمُ اللَّهِ، وَأَنَّ السُّتُورَ الْمُرَخَّاةَ حُدُودُ اللَّهِ، وَأَنَّ الدَّاعِيَ عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَأَنَّ الدَّاعِيَ مِنْ فَوْقِهِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ". رَوَاهُ رَزِينٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ بِنَحْوِهِ}.

- حديث عبد الله بن مسعود -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ- من الأمثال النَّبويَّة، وهو من الأساليب النَّبويَّة المؤثِّرة التي كان النَّبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يستخدمها في تعليم أصحابه -رضوان الله عليهم- وهي تُقَرِّب المعقول في صورة المحسوس لتعزير الخير والتَّنْفِير من الشرِّ.
- وضربُ الأمثال من أساليب العرب التي يُعرَفون بها، ولكتِّها ممَّن أوتي جوامع الكلم -عليه الصَّلَاة والسَّلَام- أبلغ وأوجز وأنفع، ولهذا فإنَّ النَّبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا»، الصراط المستقيم هو الذي يسأله المؤمن ربَّه في كلِّ ركعة من ركعات الصَّلَاة، ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].
- وتعدَّت أقوال أهل العلم في تعريف وبيان ما هو الصراط المستقيم:

قال ابن القيم -رحمه الله تعالى: "والقول الجامع في تفسيره: هو الطريق الذي نصبه الله لعباده على ألسنة رسله، وجعله موصلاً إليه، وهو إفراده بالعبودية، وهو مضمون شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله".

• ولو اطلعت على كتب التفسير لوجدتهم يُفسرون الصراط المستقيم بتفسيرٍ متعددة -لا أقوال مختلفة- ولكن متعددة، فتارة يقولون: إنَّ الصراط المستقيم هو القرآن. وتارة يقولون: هو الإسلام. وينقلون عن أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ويذكرون أشياء كثيرة جداً.

وهذه التفسير لا تحسبها من الاختلاف الذي يفهم منه التضاد، ولكن هي من اختلاف التنوع. والمراد باختلاف التنوع: هو تفسير الشيء بجزء من معناها لا بكليته، فالصراط المستقيم هو: القرآن، والرَّسول، والإسلام، والجماعة، وما شاكل ذلك، وكلُّها تجتمع على هذا الصراط المستقيم، وهو الالتزام بامر الله، وأمر رسوله -صلى الله عليه وسلم- الذي يسأله المؤمن في كلِّ ركعة من ركعاته، فيسأل ربَّه أن يهديه الصراط المستقيم.

• إذن تفسير الصراط المستقيم بالهداية من جهة الدلالة والإرشاد، فقد هدانا الله -عزَّ وجلَّ- إلى الصراط المستقيم، من جهة أن دلَّنا على أسباب الهداية ووضَّح معالمها، فليس في هذا المعنى التباس، فمن التزم الإسلام، والتزم القرآن، والتزم النص، والتزم إجماع أهل العلم، والتزم فهم السلف فقد عرفه من جهة دلالة الإرشاد، فأرشده الله -عزَّ وجلَّ- ولهذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كَنَهَارُهَا لَا يَزِغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ»^٧، وذلك من جهة دلالة الإرشاد، ولكن من جهة دلالة التوفيق فهذه من الله -عزَّ وجلَّ- ولهذا يسأل المؤمن ربَّه هذه الهداية حينما يقول ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ فيسأل ربه دلالة التوفيق والإلهام لهذا الصراط المستقيم، لأنَّه لا يُنال بالأسباب، وإنَّما هو إمداد من الله -عزَّ وجلَّ- وإعانة وتوفيق. وفي افتتاح النبي -صلى الله عليه وسلم- لصلاة الليل كان يدعو بهذا الدعاء: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ ، وَمِيكَائِيلَ ، وَإِسْرَافِيلَ ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^٨، وهذا من أجزاء الهداية التي يسألها المسلم ربَّه، لأنَّه ثمَّ اختلاف، وثمَّ فتن، وثمَّ معضلات، أمورٌ سيمرُّ الناس بها، فلا موفق إلا من وفقه الله -عزَّ وجلَّ- ولا مهدي إلا من هداه الله -عزَّ وجلَّ-، ولهذا قال الله -عزَّ وجلَّ- عن هذه الهداية: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، نسأل الله لنا ولكم وللإخوة المشاهدين والمشاهدات أن يهدينا الصراط المستقيم.

• ثم قال: «وَعَنْ جَنْبَيْ الصِّرَاطِ»، إذن ثمَّ صراطٌ وهو مستقيم، لا اعوجاج فيه.

• قال: «وَعَنْ جَنْبَيْ الصِّرَاطِ»، يعني على الجانب الأيمن والأيسر لهذا الصراط «سُورَانِ»، السُّور: هو الذي يحول بين الشيء وبين رؤية الناس له.

^٧ أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٤).

^٨ صحيح مسلم (١٢٩٥).

- قال: «فِيهِمَا أَبْوَابٌ مُفْتَحَتَةٌ»، إذن ثَمَّ سُوْرٌ عَلَى الْيَمِينِ، وَثَمَّ سُوْرٌ عَلَى الْيَسَارِ، وَعَلَى هَذَا السُّوْرِ أَبْوَابٌ، وَهَذِهِ الْأَبْوَابُ مَوْصُوفَةٌ بِأَنَّهَا مُفْتَحَةٌ، السُّوْرِ الْأَيْمَنُ عَلَيْهِ أَبْوَابٌ، وَالسُّوْرِ الْأَيْسَرُ عَلَيْهِ أَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ، وَهَذِهِ الْأَبْوَابُ لَا تَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، يَعْنِي ثَمَّ فَتْحَةٌ لِلْبَابِ، وَلَكِنْ هَذَا الْجُزْءُ الْمَفْتُوحُ لَا كَالْأَبْوَابِ الَّتِي يُوَصَّدُ عَلَيْهَا الْأَبْوَابُ، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا سَتُورٌ، وَالْآنَ -كَمَا تَعْرِفُونَ- أَنَّهُ رُبَّمَا تَكُونُ فَتْحَةُ الْبَابِ عَلَيْهَا بَابٌ، وَأَحْيَانًا يَكُونُ عَلَيْهَا سِتْرٌ.
- إذن هذه الأبواب لا تحول بينك وبينه إلا ستور مرخاة عليها، فأنت لا ترى ما خلف هذه الأبواب، وهذا من تمثيل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ومن أبلغ ما يكون وصف الشيء.
- قال: «وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرَخَّاءٌ، وَعِنْدَ رَأْسِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: اسْتَقِيمُوا عَلَى الصِّرَاطِ وَلَا تَعْوَجُوا»، يعني لا تميلوا يميناً ولا شمالاً، لِأَنَّ الْعَوْجَاجَ هُوَ الْمِيلُ عَنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ، وَجَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ «عَلَى كُلِّ بَابٍ دَاعٍ يَدْعُو إِلَيْهِ»، أَي: شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَالرَّوَايَاتُ تُجْمَعُ، فَالشَّيْطَانُ يُسَوِّقُ لِهَذَا السِّتْرِ.
- قال: «وَفَوْقَ ذَلِكَ دَاعٍ يَدْعُو، كُلَّمَا هَمَّ عَبْدٌ أَنْ يَفْتَحَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ»، فَمِنْ طَبِيعَةِ الْإِنْسَانِ أَنَّهُ يَتَشَوَّفُ لِمَا هُوَ مَخْفِي.
- إذن ثَمَّ بَابٌ وَعَلَيْهِ سِتْرٌ، فَتَدْفَعُهُ نَفْسُهُ إِلَى أَنْ يَرَى مَا خَلْفَ هَذَا السِّتْرِ، فَهَذَا مِنْ دَقَّةِ الْمَثَلِ النَّبَوِيِّ، قَالَ: «كُلَّمَا هَمَّ عَبْدٌ أَنْ يَفْتَحَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ»، ثَمَّ هَمٌّ وَتَشَوُّفٌ لَدَى النَّاسِ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ «عَلَى كُلِّ بَابٍ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، هَلُمُّوا...»^٩، أَي: ادْخُلْ فِيهِ، وَيُزَيِّنُهُ لَكَ أَنْ تَدْخُلَ، وَهَذَا اعْوَجَاجٌ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.
- قال: «كُلَّمَا هَمَّ عَبْدٌ أَنْ يَفْتَحَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ. قَالَ: وَيَحْكُ! لَا تَفْتَحْهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلْجُهُ»، تَلْجُهُ: أَي تَدْخُلُ فِيهِ، وَلِهَذَا فَإِنَّ الْبَاطِلَ مَزِينٌ بِأَشْيَاءَ، فَإِذَا فَتَحْتَ السِّتْرَ دَخَلْتَ، وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «كَالرَّاعِي يَرَى حَوْلَ الْجَمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ»^{١٠}، فَالْقَرَبُ مِنْ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ رُبَّمَا أَوْقَعَكَ.
- قال: (ثُمَّ فَسَّرَهُ فَأَخْبَرَ)، بَعْدَ هَذَا الْمَثَالِ الْبَلِيغِ فَسَّرَ ابْنُ مَسْعُودٍ هَذِهِ الْمَفْرَدَاتِ.
- قال: (أَنَّ الصِّرَاطَ هُوَ الْإِسْلَامُ، وَأَنَّ الْأَبْوَابَ الْمُفْتَحَةَ مَحَارِمُ اللَّهِ)، الْمَقْصُودُ بِمَحَارِمِ اللَّهِ: هِيَ كُلُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-، فَكُلُّ هَذِهِ السُّتُورِ الْمُرَخَّاءِ عَلَى الْأَبْوَابِ هِيَ كُلُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكِبَائِرِ، وَلَا بَدَّ لِلْكِبَائِرِ مِنْ تَوْبَةٍ، وَأَمَّا الصَّغَائِرُ فَإِنَّهَا تَكْفُرُهَا الْجَسَنَاتُ الْمَاحِيَةُ، وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كَمَا قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هُود: ١١٤].

إذن محارم الله هي: الأبواب.

^٩ ثبت من حديث عبد الله بن مسعود أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَّ خَطًّا بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: " هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ مُسْتَقِيمًا "، قَالَ: ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشَمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: " هَذَا السُّبُلُ، وَلَيْسَ مِنْهَا سَبِيلٌ إِلَّا عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ " مسند أحمد (٤٢٩٤).

^{١٠} البخاري ومسلم

- قال: (وَأَنَّ السُّتُورَ الْمُرَخَّاةَ حُدُودُ اللَّهِ)، يعني ما حدّه الله -عَزَّوَجَلَّ- ألا تتجاوزَه، فهتُكُكَ للسُّتُورِ يُعَدُّ تجاوزًا منك لما حدّه الله -عَزَّوَجَلَّ، فقد تجاوزت من منطقة الحلال إلى منطقة الحرام.
- قال: (وَأَنَّ الدَّاعِيَ عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ هُوَ الْقُرْآنُ)، لأنَّ القرآن وما جاء فيه هو الذي يُبَيِّنُ عليه مسائل التحليل والتَّحريم.
- إذن هذه أمور عظيمة جدًّا يمرُّ بها الإنسان، وهذا يدلُّ على أنَّ سلوكك لهذا الصِّرَاطِ المستقيم، والتزامك بالقرآن والوحي هو التزامك لهذا الدَّاعي، ولهذا أوصاك الله -عَزَّوَجَلَّ- به في نصوص كثيرة، قال الله تعالى: ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].
- قال: (وَأَنَّ الدَّاعِيَ مِنْ فَوْقِهِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ).
- إذن ثم دأى على الصِّرَاطِ وثمَّ واعظٌ، والفِطْرَةُ السَّليمة التي فطر الله النَّاسَ عليها من محبة الخير وغرس الإيمان في قلب المؤمن. والنفس اللوامة، قال تعالى: ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢].
- قوله: (وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ)، هو واعظ الخير وهو الذي يعظك ألا تلج هذه السُّتُور التي رُيِّنت لك، وأنتك إذا وجلتها دخلتها -نسأل الله السَّلامة والعافية.
- وطبعًا هذه المحارم تشمل ما حرَّمه الله -عَزَّوَجَلَّ-، ويشمل الوقوع في الفتن، لأنَّها هتُكُكُ لتلك السُّتُور، والإنسان لابدَّ أن يمرَّ على هذه الأحوال التي أخبر بها النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- وهذه من المواعظ العظيمة التي وعظها النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بها أهل الإيمان، فلا بدَّ من الثبات على الصراط المستقيم، ولزوم هذا الثبات إنما يكون بعمل الصالحات، وبسؤال الله -عَزَّوَجَلَّ- الثبات، ولا تثبيت إلا مَنْ ثبَّته الله -عَزَّوَجَلَّ- ولهذا فينبغي لنا أن نُكر من دعاء الله -عَزَّوَجَلَّ- أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة -نسأل الله السَّلامة والعافية.
- إذا كان الصراط المستقيم هو الإسلام، وإذا كان المسلم يدعو الله -عَزَّوَجَلَّ- في قراءة سورة الفاتحة ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ وهو مسلم، فكيف يتفق المعنى؟.
- لأنَّ الهداية لها أصلٌ ولها زيادة، فأنت مهديٌّ من جهة أنك لزمْتَ طريقَ الإسلام، فأنت تسأل الله المزيد من الهداية، قال تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، فأنت تسأل الله المزيد، والإيمان لا يزال يزيد وينقص، وهذا من قواعد أهل السُنَّة، وتسأل الله -عَزَّوَجَلَّ- مزيدًا من الهداية لأنَّ الهداية مراتب وأحوال، فثمَّ هداية كاملة وثمَّ هداية ناقصة، ومع هذا السؤال تسأل ربَّك الثبات على الصراط المستقيم، فأنت تتصوَّر في سؤال ربَّك الهداية أن يزيدك الله منها، وأن يثبتك عليها، لأنَّ الحي لا تؤمِّن عليه الفتنة، وأنت تعرف -يا عبد الله ويا أمة الله- أن الإنسان ما دامت نفسه وروحه في جسده فإنه معرضٌ للفتن، قال الله -عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٢]، زَيَّنَ الله -عَزَّوَجَلَّ- هذه الفتن ليعلم الله مَنْ يخافه بالغيب، وليعلم

الله الصّادق من الكاذب، وهو عالم -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- ولكن ظهور علمه -عَزَّ وَجَلَّ- لا يكون إلا بهذا، لأنَّ كلَّ يدّعي الإيمان، ولكن يظهر جوهر الإيمان وأصله بالثبات على الإسلام والاستقامة، ولا يزال الإنسان يُفْتَنُ بفتن كثيرة جدّصا، في بيته، في أهله، في ولده، في علاقاته؛ فلا يزال يُفْتَنُ، ولهذا أمرَك الله -عَزَّ وَجَلَّ- بهذا الدعاء العظيم، وهو دعاء الفاتحة ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، فلا تزال تسأل ربك الهداية، اللهم اهْدِنِي فيمن هديت، اللهم وفقني إلى الهداية، اللهم اهْدِنِي إلى الصراط المستقيم، اللهم جنبني الفتن، وهكذا... فكل مسلم يستلزم بهذا.

{قال -رحمه الله: (تَلَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فَأَحْذَرُوهُمْ»}.

- هذا الحديث العظيم عن أم المؤمنين عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَهِيَ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ فِي بَيَانِ مَا قَامَتْ عَلَيْهِ الشَّرِيعَةُ.
- يقول الله -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ﴾، أي: أنزل الله على محمد -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.
- قوله: ﴿الْكِتَابِ﴾، هو: الوحي، الوحي من كلامه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- والوحي الآخر من سُنَّةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.
- والوحي منه ما هو مُحْكَمٌ ومنه ما هو مُتَشَابِهٌ، قال: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾، يعني: أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ.
- قال: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، يعني: هي أصل الكتاب، وأصل الكتاب قد بَانَ بِالْمُحْكَمَاتِ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: أَصُولُ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدُ الشَّرِيعَةِ الْكُبْرَى وَأَرْكَانُ الْإِسْلَامِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ هُوَ وَاضِحٌ وَبَيِّنٌ بِالْمُحْكَمَاتِ، فَأَغْلِبَ مَا فِي النُّصُوصِ هُوَ الْمُحْكَمُ.
- قال: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، يعني بعض الآيات متشابهات.
- إذن ثَمَّ مُحْكَمٌ وَثَمَّ مُتَشَابِهٌ، وَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: أَجْمَعُ مَا يُقَالُ فِي تَعْرِيفِ الْمُحْكَمِ: هُوَ "الْبَيِّنُ الْوَاضِحُ الَّذِي لَا يَلْتَبِسُ"، وَهُوَ الْغَالِبُ فِي النُّصُوصِ، وَهُوَ أَصْلُ الْكِتَابِ.
- والمتشابه: هو الذي يشتبه أمره على بعض النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، أَوْ مَا لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ، وَمِنْ الْمُتَشَابِهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-.
- ويُمكن أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُتَشَابِهَ:
 - (١) متشابه حقيقي.
 - (٢) متشابه نسبي.

♦ **الحقيقي:** مثل كَيْفِيَّة صفات الرَّبِّ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:

٥]، قال الإمام مالك للسائل: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول"، فكَيْفِيَّة أن الله -عَزَّ وَجَلَّ- هذا من المتشابه، وممَّا استأثر الله تعالى به، فكَيْفِيَّة اتِّصاف الله -عَزَّ وَجَلَّ- بالصفات فهذا من المتشابه.

♦ **والنَّسبي:** يعني يختلف من شخصٍ إلى شخص، فقد يشتهه عليك نصٌّ ولا يشتهه على غيرك، يشتهه على هذا العالم ولا يشتهه على غيره، فلانٌ دونَ فلان، هذا يراه أنَّه من المحكم الواضح البين، وهذاك مشتهه عليه.

• قال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، إذن ثَمَّ مُحْكَمٌ وَثَمَّ متشابه متَّفَق عليه، وهذا لا يخصُّ القرآن ولا السُّنَّة فقط؛ بل المحكم والمتشابه يكون دونَ دلالة الكتاب والسُّنَّة؛ بل بكلام أهل العلم قد يكون هناك محكم وهناك متشابه، بل كلام النَّاس أيضًا يحصل فيه المحكم والمتشابه، ولهذا تحصل الخصومة في المتشابه من الكلام، يعني أنت أردت بهذا الكلام كذا -لأنَّه مشتهه وحمال أوجه- وذاك أراد كذا...، وهذا يحصل، حتى يكون الإنسان على ذُكْرٍ من هذا وفهمًا له.

إذن القرآن فيه محكمٌ ومتشابه، والسُّنَّة كذلك، قال تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾.

• الآن الله -عَزَّ وَجَلَّ- يُصنِّف موقف الناس من المحكم والمتشابه، فقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾. يعني لا يذهبون إلى المحكم، بل يذهبون إلى المتشابه، ولهذا فإنَّ عمدة أهل الضَّلالة ودعاه قديمًا وحديثًا أنَّهم لا يذهبون للمحكم، ولا يستدلون به؛ إنَّما يستدلون بالمتشابه لضرب أصول الإسلام وقواعد الإسلام الكبرى، وهذا ليس في مسألة واحدة؛ بل في مسائل متعدِّدة، وبه يبيِّن لك ما يُريد الحق ومن يُريد الزَّيغ، لأنَّ ليس كلَّ داعٍ للضَّلَالِ يقول أنا داعٍ للضَّلَالِ أورا فضُّ لأحكام الشريعة! هو يريد أن ينقض أحكام الشريعة ببعض دلالات المتشابه! فعمدتهم المتشابه، لأن الله -عَزَّ وَجَلَّ- لم يُرد بهم الهداية ولا الخير، فجعل أنظاهم لا تنصرف إلا إلى المتشابه، ولهذا قال النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللهُ فَاخَذَرُوهُمْ».

• قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾.

يقول أهل العلم: الزَّيغ هو الميل، والضَّلَال، والشُّكُّ، وقل ما شئتَ عن الزَّيغ في تفاسير أهل العلم، فهو لاء في قلوبهم مرض.

وإنَّما ضلَّت الخوارج باتِّباع المتشابه من النُّصوص، يقول السلف -رحمهم الله: "إنما أتوا من العُجْمَة". والعُجْمَة ليست بمعنى أنَّهم ليسوا بعرب؛ ولكنهم لا يفهمون دلالات النُّصوص، وأعرضوا عن فهم الصَّحابة والتَّابعين، فوقعوا في الزَّيغ، لأنَّ الله يعلم ما في القلوب.

• قال تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾، فمرادهم الفتنة. وجاء في بعض التَّفاسير: إردة الشِّرك أو إرادة الإضرار بأهل الإسلام، أو ما شاكل ذلك.

وتارة يكون اتّباعهم ابتغاء تأويله، يعني ابتغاء معرفة المتشابه، ومعرفة المتشابه لا يكون بالنّظر إليه، وإنّما برّده إلى المحكّم.

يعني يكون موقف طالب العلم وطالب الحق أن يرد المتشابه إلى المحكّم.

نعم، يكون كذلك.

• وليس هذا في مسألة واحدة، ولكن في أبواب العلم كلها، وتذكر لما تكلمنا عن باب القدر قلنا: إنّ المحكّم فيه أنّ الله حكّم عدل لا يظلم؛ مسائل يعقد الإنسان قلبه عليها، حتى إذا استشكل عليه النصّ فإنّه يرّده إلى المحكّم، والمحكّم يكون في جميع أصول العلم، كأصول الفقه، وغيرها، فلو جئت مثلاً في كتاب الطّهارة؛ تجد أنّ فيه مسائل محكمة، فإذا اشتبهت عليك المسائل تردّها إلى المحكّم وتلزمه، فهذه طريقة أهل العلم.

• فطريقة السلف -رحمهم الله- أنّهم يُعلّمون النّاس بصغار العلم قبل كباره، والله -عزّ وجلّ- قال: ﴿كُونُوا رِبَّانِينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، جاء في تفسير "الربّاني" عن ابن عباس وغيره: أنّه هو الذي يُربّي النّاس بصغار العلم قبل كباره.

صغار العلم: هو تعليمهم المحكّمات، وليس تعليمهم المتشابه، فإذا جئت تُقرّر مسألة ما تقول إنّ المسألة فيها خلاف؛ بل تُقعد لهم القواعد، حتى إذا استقرّت نفوسهم على ذلك استطاعوا أن يلجوا في المسائل المختلف فيها.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

